

اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد
الصحفيين

تونس في 2018/11/08

السيد هشام الفوراتي وزير الداخلية

السيدة تيريزا ألبيرو ممثلة المفوض السامي لحقوق الانسان بتونس

السيدات والسادة شركاءنا من ممثلي منظمات المجتمع المدني الوطنية
والدولية وممثلي وسائل الإعلام

الزميلات والزملاء

نحيي اليوم، كما يحدث في كل العالم الحر، اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، ومازلنا نحصي سنويا مئات الاعتداءات على الصحفيين والتي لا تقابلها أيّ مسائلات أو ملاحقات قانونية ضدّ مرتكبيها بل وبالعكس ففي عديد الحالات تم تليفق

قضايا وفبركة ملفات ضدّ الصحفيين ضحايا الاعتداءات والهدف هو ترهيبهم وثنيتهم عن تقديم شكاوى للقضاء أو للأجهزة الإدارية المختصة. كما يعاني الصحفيون أيضا من حملات التحريض والتهديد من قبل عديد الجهات والأطراف وذلك على خلفية محتويات إعلامية وآراء ينشرها، ومع ذلك لا يحاسب أولئك المحرّضون. والمعلوم أنّ حملات التحريض تكون في عديد الحالات هي السبب في استهداف الصحفيين.

كما يتم استهداف الصحفيين بحملات التحقير والتشويه الذي يمكن أن يؤدّي إلى استهدافهم بالاعتداءات ومع ذلك لم يقع تتبع المعتدين من قبل القضاء.

وتؤكّد إحصائيات النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّ عددا هاما من الاعتداءات تستهدف الصحفيين والمراسلين الجهويين وذلك بسبب تغطيتهم للأحداث في مناطقهم، ويكون دافع المعتدين الانتقام من الصحفيين في محاولة للتأثير على توجّهاتهم خلال تغطيات مستقبلية. وفي عديد الحالات يجد المراسل الجهوي نفسه محل غضب من السلطات ومن المواطنين وممثلي الأحزاب والهيئات، لا لشيء، إلاّ لأنه لم ينحز لأيّ طرف وقام بعمله بالمهنية المطلوبة.

الاصديقات الاصديقاء، الضيوف الكرام

يشعر الصحفيون التونسيون اليوم أنّ النيابة العمومية والسلط لا تقوم بما يلزم لحمايتهم وهوما يخالف التزام الدولة الوارد صلب المادة 31 من

الدستور وبخصوص ضمان حرية الرأي والفكر والتعبير والاعلام والنشر.

ويفاقم الإفلات من العقاب الشعور بعدم الثقة في أجهزة الدولة القضائية والتنفيذية تجاه الانتهاكات ضد الصحفيين، ويقوّي شوكة المعادين لحرية التعبير والصحافة، ويخلق مناخا مشجعا على التمادي في الانتهاكات .

إنّ هذا الوضع يتطلب احترام السلطات لأحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس والقوانين المحلية وعلى رأسها المرسومان 115 و 116 وإعلان إرادة سياسية واضحة، من خلال الخطاب السياسي لأعلى المسؤولين في الدولة، بأنّه لا تسامح مع الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون، وأنه ستتم محاسبة كلّ من تعمّد ارتكاب جريمة ضدّهم بسبب عملهم أو بسبب آرائهم وأفكارهم، ويبدو أنّ النيابة العمومية مقيدة بالإرادة السياسية في هذا الملف . وقد حان الوقت للسلطة لاتخاذ موقف شجاع يعيد النظر بشكل جذري في طبيعة النيابة العمومية ودورها.

الصديقات والأصدقاء:

يتردّد عشرات الصحفيين التونسيين سنويا من الصحفيين في تقديم شكوى إلى النيابة العمومية أو إعلام الشرطة بالاعتداءات التي تطالهم وخاصة في المناطق الداخلية للبلاد، وتعود أسباب هذا التردّد أو الامتناع التام عن تقديم الشكاوى إلى عوامل مختلفة منها:

- الشعور العام السائد في الأوساط الصحفية بأنه لا جدوى من تقديم تلك الشكاوى نظرا لعدم وجود تتبّعات أو تحقيقات جدية بعد ذلك ضدّ المعتدين وخاصة رجال الأمن .

- الخوف من تلفيق قضايا ضدّهم تحت عنوان هضم جانب موظف عمومي أو الاعتداء عليه بالعنف أو غير ذلك من التهم الجاهزة.

- الخشية من أن تؤدّي الشكايات المقدّمة ضدّ أعوان الأمن والموظّفين العموميين أو سائر المسؤولين السياسيين إلى حرمان مقدّم الشكوى من النفاذ إلى المعلومات والحصول على الأخبار من مصادرها في الوقت المناسب وخاصة في الجهات الداخلية للبلاد.

- الشعور بانعدام الحماية وغياب أي نصوص قانونية أو مؤسّسات تحمي الصحفي ضدّ التهديدات في حال توجّه إلى القضاء .

إنّ جميع هذه الدوافع وغيرها حقيقية ولا يمكن تجاهلها وهي تؤدّي إلى إفلات المنتهكين من العقاب لأنّ المنظومة الموجودة غير فعالة وغير مجدية.

إنّ الأسس المذكورة للإفلات من العقاب وأخرى على غرار وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، وتغلغل مافيا المال الفاسد في الإعلام لا يمكن أن تقلل من التوافق المجتمعي في التصدي للظاهرة، والشراكة مع مؤسسات الدولة في الصدد، والاقرار بعدم تحوّل التملص من المحاسبة في الاعتداءات على الصحفيين إلى سياسة دولة.

الصديقات والأصدقاء:

لا يسعني في ختام تدخلتي هذا كما كل مرة إلا أن أتوجه بتحيةة إكبار
لزميلينا سفيان الشورابي ونذير القطاري المختطفين في ليبيا منذ 08
سبتمبر 2014 ، ونؤكد لهم أنهم في العين والقلب والفكر مهما طال
العمل على كشف الحقيقة في إختفائهما، وأنّ جلاديهم لن يهنؤوا مطلقا
بجريمتهنم النكراء مهما كانت طبيعة القوى التي تمنح لهم الغطاء السياسي
والعسكري، ونقول لهم أن محنتهم/محنتنا تعطينا دوافع أكبر للمضي
بأكثر جرأة وحزم قوة لاقتلاع الإفلات من العقاب في بلادنا.

ضيوفنا الكرام

مرحبا بكم مرة أخرى معنا وبيننا